

توجيهات ملكية لأعضاء الهيأة الوزارية

خلال الدورة الاستثنائية التي عقدها مجلس النواب بتاريخ 20 يناير 1987، ألقى الوزير الأول الدكتور عز الدين العراقي خطاباً تضمن التوجيهات الملكية التي وردت خلال المجلس الوزاري الذي ترأسه جلالة الملك في يفرن يوم الجمعة 26 ربيع الثاني عام 1408 الموافق 18 دجنبر 1987 والذي قررت خلاله الدعوة إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية.

وإليكم نص النطق الملكي السامي :

«منذ ولاني الله مقاليد الأمة، بل قبل ذلك، أي منذ كنت ولياً للعهد كان هناك اتجاهان في الميدان الاقتصادي، وكنت بطبيعتي أميل إلى جانب الحرية والليبرالية سواء تعلق الأمر بالميدان السياسي أو بالميدان الاقتصادي، وهو نهج سلكه المغرب طيلة ربع قرن من حياته الوطنية المليئة بجليل الأعمال وعظيم التضحيات، ومن عادة المغرب بل ومن حسن سلوكه أنه لا يحكم على أي نظام سياسي أو فلسفة اقتصادية الا بعد أن يوفر لهما الوقت الكافي لبلورة نتائج تلك التجربة بعد اختلاط الايجابي منها بالسلبي، وهو شيء طبيعي في كل تجربة مبنية على الاجتهاد والمبادرة والانجاز.

وبعد مرور ما يزيد على خمس وعشرين سنة من المسؤولية والمباشرة الفعلية لشؤون الدولة، وعندما رأينا وحللنا النتائج على ضوء الهزات المالية العالمية التي مست جميع الدول والمجموعات الاقتصادية الكبيرة منها والصغيرة بدأنا نفكر في إعادة الرؤية في القاعدة الاقتصادية والمنهجية **المتبعة** في هذا الميدان ببلدنا.

لقد رأينا منذ بداية العهد أن أحد العوامل الرئيسية في البنية الاقتصادية هو العامل البشري، حيث نجد أنفسنا والحمد لله أمام نتائج حميدة وثمينة، نحمد الله عليها ونشكره على النعمة التي وهبنا اياها وهي الثروة البشرية التي شرفت البلاد وتشرفها سنة بعد سنة في الماضي والحاضر والمستقبل.

إن الدولة كالأسرة المتضامنة تحمي **أعضاءها** الناشئين وتساند ضعافهم، وعلى أب الأسرة إلى جانب حمايته وتعزيزه لأفرادها ان **يوكل** إليهم أمورهم عندما يرى أن أحدهم قد وصل إلى النضج، وبذلك يعمل على منحهم الفرصة للحركة وللعمل بكل حرية، حتى لا يتحولوا إلى أعضاء مبتورين ومشلولي الحركة، ذلك أن أسرتنا الكبيرة والحمد لله تتوفر على نجابة أفرادها، فنجابة المغاربة في هذا الظرف، ظرف تحمل المسؤولية والتسلح بالادارة الخلاقة، تكون دعامة هامة وعنصرا مصيريا في النجاح، وهذا ما يؤكد سلامة اختياراتنا ويدفعنا إلى الاستمرار في المنهجية التي ارتضيناها لبلادنا اسعاداً لشعبنا وابرازا لنضجه وعبقريته.

وتمشيا مع هذا الأسلوب في التفكير، وحفاظا على روح فلسفتنا القائمة على الحرية والحوار رأينا أن قانون المالية يتضمن اصلاحات مهمة ومهمة جدا ترمي إلى اعادة التفكير في توسيع الآفاق واعطاء ديناميكية جديدة للانتاج الاقتصادي الوطني، لذلك رأينا أننا إذا ما تركنا أمر معالجة هذه الاصلاحات في إطار قانون المالية الذي هو ظرفي بطبيعته وسنوي في مدته نكون قد ارتكبنا جريمة في حق المجتمع المغربي السياسي والاقتصادي، لأننا سنحرمه من مناقشة عميقة ودراسة واسعة ومستفيضة ستكون في مستوى مسؤولياتنا وتطلعاتنا المستقبلية.

لهذا فمناقشة هذه الاقتراحات خارج نطاق مشروع الميزانية وخارج الفترة المخصصة لذلك ستكون فرصة لرفع **مستوى النقاش في مجلس النواب حيث الأخذ والعطاء وحيث سنبرهن لأصدقائنا وللجميع**

على أننا بعملنا وبمستوى نقاشنا هذا قد بلغنا سن الرشد، وإننا قادرون على النقاش فلسفيا وسياسيا واجتماعيا في اطار عائلة متضامنة ومسؤولة.

ان الدورة الاستثنائية التي ندعو لها ستكون مناسبة لبلورة المسؤولية الملتزمة لمؤسساتنا التمثيلية والتشريعية ولاعطاء البرهان على جدية المغرب والتزامه أمام أصدقائه ومخاطبيه وتجاه المؤسسات الاقتصادية والمالية التي تضع في المغرب ثقتها وتوفر له سندها.

فعلا كنا نفكر في أن ماجاء في ميزانية الدولة من نقط تهم قوانين الاستثمار سيدرس في دورة مجلس النواب لشهر ابريل 1988، ولكنه نظرا لما راج في مداولات البرلمان وما يمكن أن ينتج عنه من تأثير على المستثمرين من إضعاف لعزيمتهم أو اضطراب في مخططاتهم قررنا أن نعطي أوامرنا لوزيرنا الأول ليستدعي البرلمان — طبقا للدستور — لدورة طارئة بجدول أعمال محدد ولمدة معينة لدراسة مشاريع قوانين الاستثمار.

إن الدورة الاستثنائية ستفتتح ان شاء الله يوم 12 يناير القادم، وهذا التاريخ ينطبق مع حدث وطني بارز هو تقديم عريضة الاستقلال، فالشعب المغربي الذي اختار الطريق الصعب لتحقيق حريته واستقلاله سيعطي الدليل مرة أخرى على تشبثه الدائم وثباته المستمر على نفس المبادىء الخالدة التي طبعت مسيرته النضالية ومنجزاته التنموية، فعلى وزير المالية أن يعد ملفاته وتدخلاته ليكون مستعدا ليوم 12 يناير، وأن يكون في مستوى الحوار الجدي **والإيجابي** والفعال، ذلك الحوار الذي سيعكس فكرة الأخذ والعطاء، ويضيف إلى سجلات مفاخرنا عوامل افتخار جديدة للأسرة المغربية، بل الأسرة المغاربية والقارة الافريقية، وبالتالي سيحظى المغرب بمزيد من التقدير والاحترام لمسيرته الاقتصادية.

إن اسلوب الحرية والحوار هو الاطار العائلي والمناخ الطبيعي الذي ترعرع فيه المغرب عبر تاريخه الطويل وبقيادة ملوكه العظام سواء في عهد جدنا المولى الحسن الأول أو المولى يوسف أو والد الأمة جلالة الملك محمد الخامس رحمة الله على الجميع.

إن جو الانسجام والحوار الذي نعيشه اليوم ما هو الا استمرار لفضيلة الأخذ والعطاء التي ورثناها عن أجدادنا ولمبادىء الحرية التي نحمل شعلتها والمتمثلة في الحياة الديمقراطية التي يضبط ايقاعها دستور مملكتنا مرتبا بذلك عمل الحكومة كسلطة تنفيذية وعمل مجلس النواب كسلطة تشريعية، لكل منهما مسؤوليات، وعلى كل منهما واجبات.

لهذا قررنا أنه لابد للمشاريع التي لها أهداف قارة وطويلة المدى أن تدرس خارج الميزانية ويفتح لها مجال للحوار، حتى تبلغ الأهداف المرسومة لها بمشاركة الجميع واقتناع الجميع، وذلك نظرا لأهميتها واعتبارا لكونها تهم بصفة أساسية الرفع من الانتاج ودعم الحركة الاقتصادية أي تحقيق عدالة اجتماعية أوسع.

إننا سنتابع أشغال هذه الدورة عن كتب وباهتمام كبير، وننتظر من جميع الفرق البرلمانية وأعضاء الحكومة أن يدرسوا ويناقشوا في جو من الصراحة والحرية كل المقترحات والنظريات، اغناء لهذه النصوص وضبطاً دقيقاً لأهدافها.

إننا نلاحظ بارتياح العمل الذي تباشره وزارة المالية في اتجاه تحسين تدبير شؤون التأمين بوضع بعض مؤسسات هذا القطاع البالغ الحساسية تحت مراقبة المصالح المختصة لتلك الوزارة، ونحن أعضاء الحكومة علينا



العمل بمزيد من الانتباه والمتابعة لرفع كل المظالم عن رعايانا ومواجهة كل غش قد يمس قدرتهم الشرائية أو يؤثر على مستوى عيشهم.

إن حياة الأسرة تقتضي المؤازرة والمساندة وروح العمل ا لجماعي، وهي صفات طبعت دائما مسيرة المغرب منذ أبعد القرون، وإن أسرة اليوم كأسرة الأمس متضامنة متآزرة في جو من الحرية والمساواة، وهو ما نرجو استمراره، ونعمل من أجل ترسيخه.

الثلاثاء 21 جمادى الأولى 1408 — 12 يناير 1988